



بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي
اللجنة العليا للمسئولية الاجتماعية



بالتعاون مع مركز المجذوب للاستشارات الاقتصادية والمالية
المؤتمر الرابع للمسئولية الاجتماعية

في الفترة (١٢-١٣ مارس) ٢٠١٤م

قاعة الصداقة - الخرطوم

ورقة بعنوان:

**المسئولية الاجتماعية واسطة عقد بين الدولة
والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني**

إعداد وتقديم:

بروفيسير/ ميرغني عبد العال حمور
جامعة الخرطوم

أعدت:

للمركز القومي للسلام والتنمية

الخرطوم - يناير ٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

المسئولية الاجتماعية والتنمية

مقدمة مدخلية:

أصبحت قضية المسئولية الاجتماعية كريدف ملازم لموضع التنمية، بل أصبغا وجهان لعمله واحدة ذلك أن الحديث عن تنمية اقتصادية صرفه، ودون أن يكون لها أبعاد اجتماعية لم يعد معقولاً على المستوى العلمي، ولا مقبولاً على المستوى الأخلاقي والقيمي. ورغم أن الاختلاف مازال قائماً بين مختلف العلماء والدارسين، ومختلف المدارس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حول مدى وحجم وأبعاد المسئولية الاجتماعية التي يتحتم على أي تنمية اقتصادية تحقيقها أو الالتزام بها إلا أن الاختلاف على مبدأ المسئولية الاجتماعية كشرط ملازم للتنمية لم يعد مكان خلاف أو جدل.

وهكذا فإنه عندما يرد الحديث عن المساءلة الاجتماعية، فيجب أن لا ينظر إليه أو يتم فهمه على أنه مرادف للحديث عن المسئولية الاجتماعية، بل إنما يجب استيعابه في إطاره الصحيح كمحاولة لوضع المعايير والأسس التي يقاس بها حجم ومدى المسئولية الاجتماعي في إطار ظرفي معين، وفي ظل واقع تاريخي واقتصادي وسياسي محدد. وبينما تهدف هذه الدراسة إلى وضع تعريف محدد لمفهوم المسئولية الاجتماعية، وذلك من خلال إستعراض العديد من التعريفات التي جاء بها مختلف الدارسين في حقبة تاريخية متسلسلة ومتصلة، فإنها تتعرض كذلك لأهمية المفهوم، ولدوره في إرساء أسس العدالة الاجتماعية، ولعلاقته بالمجتمع المدني، وبالحكم الراشد، وبأسس ومبادئ الإدارة الحديثة، وكذلك بمبادئ الحكم والإدارة كتوجيه حضاري مستقبلي ينطلق من رفاه العنصر البشري، غاية قصوى ووسيلة رئيسية، يتم من خلالها قياس مدى سلامة

الحكم وفعاليتيه وذلك بغض النظر عن توجهه الفلسفي والعقائدي والسياسي.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية النشأة والتطور:

يربط البعض نشأة المسؤولية الاجتماعية كمفهوم وكممارسة بنشأة وتطور القطاع الخاص وبما يعتقد منطقاً أنه لزاماً عليه من واجبات ومسئوليات نحو حياة وسلامة وخير المواطن/ المستهلك الذي يشتري منه (من صاحب العمل) أو (البائع) ما يعرضه من سلع وخدمات مما يتسبب في تكوين وتراكم أرباحه أي أرباح صاحب العمل وبالتالي فإنه وبمقتضى هذا الفهم فإن المسؤولية الاجتماعية أي مسؤولية صاحب العمل نحو المستهلك الفرد قاصرة على القطاع الخاص.

هذا وبينما يعتق هذا الفريق القطاع الخاص من المسؤولية الاجتماعية ويلقي بها على عاتق الدولة والسلطة الحاكمة بمختلف مستوياتها وجوانبها، فإنه فريقاً ثالثاً يلقي بهذه المسؤولية أي المسؤولية الاجتماعية وبأعباء تحقيقها، ومتابعتها، وتطويرها لتتماشى ومفاهيم الحكم والإدارة الحديثة والمعاصرة على منظمات المجتمع المدني. بل أن هذا البعض يري في منظمات المجتمع المدني كيانات قديمة قدم الدولة الحديثة والخارجة من جلاباب الدولة الدينية التقليدية وأنها بهذه الصفة قيمة على تحقيق المسؤولية الاجتماعية، ومسئولة عن التأكد من تأمين فرضها إذا ما لزم على كل من القطاع الخاص والدولة.

هذا ومن التعريفات الواردة بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية الآتي:

يقول د.عمر المقلي وهو ينسب نشأة المسؤولية الاجتماعية إلى الكساد العظيم (Great Depression) في عام ١٩٢٩م وإلى حركة الحقوق المدنية في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وما أدت إليه من تصاعد وتغير في توقعات المجتمع من المنظمات وفي تصور المديرين في هذه المنظمات لدورهم والذي يعد الاقتصار على جني الربح

بل الأخذ في الاعتبار حاجات المجتمع ودورهم تجاهها، وكذلك تجاه البيئة والمواطنين. وهو ما خلق مجموعة جديدة من التوقعات والقيم تتمثل في المزيد من مساهمات المنظمات، وإن ظل الاختلاف حول مدى تلك التوقعات والخدمات ونسبتها إلى ما يتوقعه حملة الأسمم ومجموعات المصالح الأخرى. وقد امتدت تلك المسؤوليات الاجتماعية لتشمل دعم التعليم وتحديد المناطق الحضرية، وإتاحة فرص توظيف أفضل للأقليات والنساء، وتوفير التدريب للمجموعات الضعيفة بالمجتمع، ومعالجة تلوث البيئة. ورغم ما صادفه هذا التوجه من ترحيب ومن أتساع، إلا أنه واجه معارضة قوية من بعض المفكرين والدارسين الذين كانوا يرون أن المسؤولية الاجتماعية تمثل إذا ما أقيمت على القطاع، عبئاً إضافياً لا يبرره أي مسوغ أخلاقي، بل هو يتعارض مع أسس وقيم المجتمع الحر. وقد كان على رأس الداعمين لهذا التوجه والمعارضين بالتالي لأي دور للقطاع الخاص في هذا الاتجاه البروفيسور ملتون فريدمان والذي يمثل أحد ركائز الاقتصاد الحر في الولايات المتحدة الأمريكية بل في العالم كله.⁽¹⁾

ويقول وكبيريا في الموسوعة الحرة (في الإنترنت) في حديثه عن المسؤولية الاجتماعي بأنها نظرية أخلاقية أو عقائدية تقول بأن أي منشأة سواء كانت حكومية أو منظمة أو فرد عليه مسؤولية تجاه المجتمع. ويضيف بأن هذه المسؤولية قد تكون سالبة أي أنها تتمثل في الحرص على عدم التورط في المساهمة في الأعمال الاجتماعية أو قد تكون إيجابية وتتمثل في اتخاذ مواقف إيجابية تجاه المساهمة في الخدمات الاجتماعية، ويقول أيضا بأنه على الرغم من أن التعاطي مع المسؤولية في الخدمات الاجتماعية، ويقول أيضا بأنه على الرغم من أن التعاطي مع المسؤولية الاجتماعية هو شأن يتعلق أساساً بالقطاع الخاص والحكومة إلا أنه يمتد أيضاً ليشمل كلاً من المجموعات النشطة (منظمات المجتمع المدني) والمجموعات المحلية.

ويضيف بأن المسؤولية الاجتماعية لا بد أن تمتد لتشمل جهات وجماعات من المواطنين أبعد وأكثر من مجرد العاملين والتابعين لتلك الجهات. أي أنها يجب أن تغطي المجتمع كله. ويذكر هنا بأن مثل هذه الممارسات من شأنها أن تقلل من فرص تدخل الحكومة في أعمال الشركات والمؤسسات. كما وأنها قد تحسن من صورة المؤسسات والشركات في نظر المواطنين وبالتالي تزيد من فرص التعامل معها وزيادة أرباحها.

ويقول دكتور/ رفاعي محمد رفاعي بأنه حتى النصف الأول من هذا القرن كانت الإدارة في منظمات الأعمال ترى أن واجبها الرئيسي هو التركيز على الهدف الاقتصادي للمنظمة، أي تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله سواء إنتاج سلعة أو خدمة معينة بأكبر كفاءة ممكنة، وأن المصلحة الذاتية لأصحاب رأس المال لها الأولوية على أيه مصالح عند اتخاذ القرارات. ويضيف د. رفاعي بأن أوائل الخمسينات من القرن الماضي شهدت تحولاً ملحوظاً في توقعات المجتمع من منظمات الأعمال، حيث لم يعد قانعاً بدورها الاقتصادي التقليدي المحدود، وصار يتطلب منها إلا تراعى في قراراتها مصلحتها الذاتية فقط بل لا بد أن تأخذ في اعتبارها أيضاً أثر تلك القرارات على مصلحة باقي الأطراف المؤثرة على نشاط المنظمة كالعاملين، والمنافسين والمجتمع ككل. فالعاملون يجب إلا ينظر إليهم باعتبارهم مجرد أدوات في العملية الإنتاجية، بل يجب معاملتهم معاملة إنسانية مبنية على الفهم الكامل لمختلف أنواع الحاجات المادية والاجتماعية والنفسية التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف بما لا يتعارض مع أهداف المنظمة. وأما بالنسبة للمستهلكين فإن العلاقة معهم يجب إلا تقوم على أساس الاستغلال سواء من خلال المبالغة في الأسعار أو التقريط في مستوى جودة السلعة أو الخدمة، أو التقصير في خدمات الصيانة والضمان وإنما ينبغي توفير السلعة أو الخدمة التي تشبع حاجاتهم المتطورة، بمستوى الجودة المناسبة وبالأسعار المناسبة. وأما بالنسبة

للمنافسين فإن العلاقة معهم يجب عدم النظر إليها، باعتبارها قائمة على أساس تعارض المصالح وما قد يرتبط بذلك من أنماط سلوكية قد تكون ضارة بكل الأطراف وتترك آثارها السلبية على المجتمع ككل، وليس على أساس تعارض المصالح. وأما بالنسبة للمجتمع ككل فقد أصبح المجتمع يتوقع من منظمات الأعمال أن تقوم بمطلبين جديدين هما:

- أ. مسئوليتها المباشرة عما تلحق بالبيئية من أضرار بسبب نشاطاتها.
- ب. مسئوليتها عن المساهمة في علاج بعض المشاكل الكامنة أملاً في المجتمع.

ويلخص د. رفاعي حديثه بأنه وفي ضوء تلك المتطلبات الجديدة، فإن المنظمة يمكن اعتبارها تسلك سلوكاً مسؤولاً من الناحية الاجتماعي، متى كانت ترعى في قراراتها ليس مصلحتها الفردية فقط، وإنما ترعى أيضاً المصلحة الكلية للمجتمع، وأن تكون استجابتها لتوقعات المجتمع منها طوعية واختيار، وليس خوفاً من النقد أو التهديد باستخدام القانون.

وفي هذا الصدد يقول د. عمر المقلي تحت عنوان مستويات استجابة المنشآت للمسئولية الاجتماعية بأن الشركات الكبيرة قد طبقت مناهج مختلفة في ما يتعلق بالتعامل مع موضوع المسئوليات الاجتماعية، ويقول بأن بعض الشركات توفر مدى واسع من الخدمات الاجتماعية للعاملين بها بينما أن شركات أخرى قد وجهت الدعوة للمجتمع للمشاركة في صنع بعض القرارات الكلية التي تؤثر على الإقليم الذي تعمل فيه. كما وأن هناك شركات أخرى ساهمت في برامج التحديث الحضري المحلية وبرامج مكافحة التلوث. ويضيف د. عمر بأن بعض الشركات لا زالت مقصرة في أداء أدوارها الاجتماعية بحجة ارتفاع تكلفة تلك الأدوار كتتفيذ معايير السلامة داخل المناجم، ويقول د. عمر بأن المدعو مونسون أقترح ١٩٧٤م أربعة مستويات من استجابة المنشأة للمسئولية الاجتماعية منهم أولئك المدبرون الذين يشعرون بأن المنشأة سوف تقدم خدمة طيبة للمجتمع إذا اتبعت القوانين ويأتي بعدهم أولئك المدبرون الذين يتجاوزون

الحد الأدنى القانوني الذي وقفت عنده المجموعة الأولى فيقبلون بمبدأ التفاعل مع الجمهور والاستجابة للرأي العام، ويليه في المستوى الثالث المديرون الذين يتنبأون بتوقعات الجمهور وإتباعهم صورة طوعية للمعايير المثالية للمسئولية الأخلاقية والاجتماعية.

ويضيف د. عمر المقلبي بأن الدكتور/ أكرمان (١٩٦٥ Ackerman) قد تطرق إلى ثلاث مراحل تمر بها الشركات في تطوير الاستجابة للمواضع الاجتماعية وهي:

- في المرحلة الأولى تدرك الإدارة العليا بالمنظمة وجود الاهتمامات الاجتماعية فيقر المدير بوجود الحالة وذلك من خلال بيان يصدره ويوضح فيه سياسات الشركة حيالها.
- في المرحلة الثانية يتم تعيين خبراء وخصائين لدراسة الحالة وتصميم طرق لمواكبتها.
- في المرحلة الثالثة وهي مرحلة التنفيذ يتم تضمين سياسة الشركة تجاه المشكلة الاجتماعية الماثلة في العمليات الكلية للمنشأة.

وهكذا فإنه يمكن القول بأن المسئولية الاجتماعية أي حق المجتمع في تلقي الخدمات من الشركات وفي تأمين قدر من ضروريات الحياة الأساسية المتمثلة في المآكل والمشرب والتعليم والعمل والصحة يقع جانب شركات القطاع الخاص على كل من الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وإن اختلف دور كل منها باختلاف منطلقات ومواقف ومعتقدات المفكرين والدراسين في مختلف الحق والمراحل التاريخية.

ولقد ظهر مفهوم المجتمع المدني إلى الوجود كمقابل ومعارض للحكم المطلق والذي كان يمارسه الملوك والأمراء كحق طبيعي بوصفهم ممثلي الذات الإلهية. وهكذا فقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني في نشأته وتطوره بتاريخ نضال الشعوب من اجل الديمقراطية والحرية والمساواة ولقد كانت أهم المدارس الفكرية التي ساهمت في صياغة مفهوم المجتمع المدني في إطار الفكر الغربي هو مدرسة العقد الاجتماعي ودعت إلى

إحلال العلاقات المدنية محل العلاقات الطبيعية. واستبدال السلطات الاستبدادية والتحكيمية للملك والأمراء وسلطة الكنيسة الدينية بسلطة مدنية تستند إلى وتعبر عن السيادة الشعبية والإرادة الجمعية. ولقد كان ذلك خلال القرن السابع عشر ومعظم القرن الثامن عشر. ولقد كان أهم الفلاسفة والمفكرون الذين تبنا هذا التوجه وبشروا به هم:

- توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩) وقد كان يعتقد بأن الجماعات السياسية تظهر إلى العالم كشيء اصطناعي عن طريق عقد اجتماعي يعتمد على رغبة الأفراد في الأمن والسلام، وفي التخلص من حالة الفطرة الأولى التي يوجه فيها كل فرد قوته ضد جاره، وبأن الوضع يصبح حالة حرب الجميع ضد الجميع، وهي حالة فوضى واضطراب، وعليه فإن الوجود الممكن الوحيد للمجتمع في رأيه هو المجتمع السياسي المنظم في الدولة حيث يتعاقد الأفراد متنازلين عن كامل حريتهم للدولة والتي يمثلها حاكم مطلق ينتازل له المواطنون بكامل وعيهم عن كامل إرادتهم ووضعها أمانة في يده.
- وكان هناك أيضاً جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) والذي كان يرى أن المجتمع المدني هو المجتمع الضامن لحقوق متساوية لكل الأفراد. وكان يعتقد بوجود هذا الحق في المجتمع الطبيعي السابق للمجتمع المدني إلا أن غياب السلطة القادرة على ضمان تلك الحقوق كان تتهدد ممارستهم لها. ولهذا فإن تكوين المجتمع وبقيادة سلطة جديدة قامت برضائهم جاء ضماناً لحقهم في ممارسة تلك الحقوق. وأن المجتمع المدني قد التزم بطاعة تلك السلطة طالما التزمت بعناصر ذلك الاتفاق. وقد كان لوك يعتقد على عكس هوبز بأن المجتمع الطبيعي هو تلك الحالة يتمتع فيها الأفراد بالحرية والمساواة، ويسودها السلام وليس حالة حرب مستمرة يشنها كل منهم على الآخرين ويرى كذلك بأن الغاية من إتحاد الناس في

المجتمع المدني إضافة إلى تحقيق الأمن والسلام هو المحافظة على أملاك الفرد.

ولقد كان من دعاة العقد الاجتماعي والمجتمع المدني جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) وقد كان يرى بأن المجتمع المدني هو مجتمع الإرادة العامة. ولقد كان يعظم من قيمة الحرية الفردية بحجة أن الإنسان عاش قبل قيام الدولة والمجتمع المدني المنظم. وقد كان يعيش في حالة طبيعية يسودها السلم. وكان الأفراد متساوين ولكل منهم إكتفاء شخصي وقانع بمعيشته وراضي عنها، مما يجعل قيام المجتمع المدني سقوطاً بالنسبة للإنسان من حالة الكمال إلى حالة أقل أدت بدورها إلى تمايز في الطبقات وتفاوت في الدخول نتيجة تقسيم العمل فظهرت بعض الشرور والمساوئ مما حتم إنشاء مجتمع سياسي منظم وذلك تفادياً للحرب وعدم الاطمئنان، فكان لابد من الدخول في عقد اجتماعي يتنازل فيه كل فرد عن حقوقه الطبيعية طواعية، وعلى أن يكون لكل فرد فيها نصيب يساوي نصيب الفرد الآخر، ولقد دعا روسو إلى فكرة الإرادة العامة أي إرادة الأفراد في المجتمع ليعبر عن مفهوم سيادة الشعب، وهو ما يعتبر تطويراً لمفاهيم الحرية والمساواة والأمن والسلام في المجتمع.

أما جورج هيجل والذي جاء في منتصف القرن التاسع عشر، وبعد أن دخلت أوروبا عهد التنوير والنهضة الصناعية واختراع الآلة وانتقال السكان من الريف إلى المدن، وبداية الصراع الطبقي بين العمال وأصحاب العمل، وبداية تأسيس الروابط واتحادات الدفاع عن الحقوق والمصالح الخاصة المشتركة. ولقد تبنى مفكروا وفلاسفة هذه الفترة ومن بينهم هيجل نظرة جديدة على نكرانهم والانسجام الذي تفترضه نظرية العقد الاجتماعي بين الدول والمجتمع، ويؤكدون عجز المجتمع المدني عن إقامة تحقيق العدالة والحرية تلقاء نفسه مما يستدعي تدخل الدولة لأنها الفرقة والصراع والتمزق بين أفرادها وجماعاته. وهكذا فإن هيجل قد ابتدع المفهوم الحديث الذي يرى في المجتمع المدني حلقة وسيطة ما بين العائلة

من ناحية وما بين الدولة من الناحية أخرى، ممّا يؤدي إلى الانتقال من المجتمع التقليدي القائم على روابط القرابة والدم إلى مجتمع المواطنة والولاء للدولة والخضوع لنظامها وأجهزتها الإدارية والاقتصادية أي المجتمع الحديث وهكذا فإن هيقل قد وضع الدولة فوق المجتمع.

المدسة الماركسية:

قد جاء ماركس ليبشر بأن المجتمع المدني هو ميدان الصراع الطبقي المؤسس للدولة وهو يرى أن تحقيق الاشتراكية لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الثورة وليس عن طريق التدرج السلمي ويرى بأن فلسفة التاريخ تقول بأن العالم المادي حقيقة قائمة وملموسة وأن التغيير في وسائل الإنتاج سواء التكنولوجيا أو الاقتصادية تؤدي بصورة آلية إلى تغييرات في العلاقات القائمة على أساس الملكية الخاصة، وبين الطبقات المكونة للمجتمعات البشرية ذات الأيدلوجيات المتصارعة وهكذا فإن تاريخ الجماعات البشرية هو تاريخ صراع بين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع، والذي يتبلور في النهاية في شكل صراع بين الرأسمالية والبروليتاريا، والتي تحسم الصراع لصالحها وتعمل على إزالة كل الطبقات الأخرى، وتنتهي بالتالي وجدودها كطبقة، وتكون الدولة بالتالي ممثلة لكل المجتمع.

غرامشي والمجتمع المدني: وقد نادى انطونيو غرامشي والذي عاصر الحكم الفاشي في إيطاليا إلي دعم وتقوية المجتمع المدني بكل فئاته وفصائله وتنظيمه في شكل جبهه وطنية عريضة لمقاومة الفاشية الشئ الذي لم يتوفر لروسيا في ١٩١٧م. وبالتالي فيمكن لهذه الجبهة العريضة أن تسيطر تدريجياً على الوضع في إيطاليا وتهز الدولة الفاشية، وبينما يرى غرامشي أن المجتمع المدني ممثلاً في الأحزاب والنقابات والجمعيات ووسائل الأعلام ودور عبادة ومدارس يمكن أن تسيطر بصورة غير مباشرة على الجبهة الثقافية والاجتماعية فان المجتمع السياسي (اليسار) يمكن أن يسيطر على السلطة السياسية.

منظمات المجتمع المدني ما بعد ١٩٤٥م أي نهاية الحرب العالمية الثانية والتي تميزت بانتقال العالم نحو الديمقراطية والتعددية الحزبية والانتخابات الحرة، وهي الفترة التي أطلق عليها صمويل هنتنغتون العالم الأمريكي الموجة الثالثة للديمقراطية والتي تميزت بانتقال من دول نازية وفاشية ذات حزب واحد إلى تعددية حزبية وقد انتقلت موجة التغيير من شمال أوروبا إلى جنوبها في السبعينات (أسبانيا، البرتغال واليونان) ثم إلى دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا ثم دول الكتلة الاشتراكية بما فيها الاتحاد السوفيتي ولقد كان لمنظمات المجتمع المدني دوراً قيادياً في هذه التحولات ومن ثم في تكريس الديمقراطية وإرساء أسسها.

هذا وبعد أن لعبت منظمات المجتمع المدني دورها الكبير في تحقيق التحول الديمقراطي وتحقيق التعددية والحرية السياسية، بدأت ممثلة في منظمات العمل والنقابات والاتحادات والمنظمات الاجتماعية تلعب دور منظمات الضغط لتحقيق مكاسب اجتماعية ليس لعضويتها فقط بل للمجتمع ككل ولقد ساعدت بعد العوامل والظروف هذه المجتمعات لتلعب هذا الدور من منطلق وضعها كواسطة عقد بين الدول من جهة وجمهور المواطنين المكونين لعضويتها من جهة أخرى.

ومن أهم العناصر التي ساعدت على تمكين منظمات المجتمع المدني من لعب هذا الدور بكفاءة عالية هي الثورة التكنولوجية، وثورات المعلومات والاتصالات وما إتاحتها من إعلام الرأي العام العالمي، ومن التعبئة على المستويين المحلي والإقليمي، ومن تبادل للمعلومات ونقل التجارب واستقطاب الدعم العالمي. ومن هذه العناصر الهامة أيضاً ضغوط الرأي العام العالمي والمنظمات الإقليمية والدولية والاقتصادية والسياسية والإنسانية على حكومات تلك الدول في اتجاه السماح للشعوب بالمزيد من الحريات، والممارسات الديمقراطية السلمية. كما كان للدعم العالمي لتحسين مستوى دخل الفرد ومقاومة الفقر، وتأكيد مشاركة الفرد ومساهمته في بناء مؤسسات الحكم المحلي والتي توجت أخيراً بتبني

أهداف الألفية الثالثة، وبالحكم الراشد، وبمخاربة الفساد والشفافية، والتركيز على حق الشعوب ومؤسساتها في الرقابة المركزية وفي المساءلة والمحاسبة. وهكذا فقد أصبح المقصود بالمجتمع المدني كما يستخدم اليوم تلك الشبكة الواسعة من المؤسسات والتنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طورتها مختلف المجتمعات على أساس أن تقوم بوظائفها وأدوارها في استغلال كامل عن الدولة وأجهزتها الرسمية وذلك بغرض النهوض بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وهكذا فإنه ورغم أهمية وحساسية دور المجتمع المدني إلا أن ذلك لا يلغي دور القطاع الخاص والذي لا يقل أهمية بالنسبة للمسئولية الاجتماعية المنوط به، كما تمت الإشارة إليه في مكان سابق من هذه الدراسة.

هذا ولقد تضافرت عدة ظروف لتزيد من تأكيد وتوسيع دور

مسئولية القطاع الخاص الاجتماعية، من أهمها:

■ التغيير في حاجات المجتمع وانتقالها حسب نظرية إبراهيم ماسلو لهرم الحاجات والتي تبدأ بالحاجات الفسيولوجية (المادية) والأمنية إلى الحاجات الاجتماعية ثم الحاجة إلى إثبات الذات ثم تحقيق الذات، مما حتم على المجتمع الاستجابة لها وتلبيتها كنتيجة لتزايد الوعي الاجتماعي من جهة، ولليسر الاقتصادي الذي أضحت تعيشه تلك المجتمعات.

■ ظهور الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات (MNC_s) و TNC_s) والتي تجاوزت قدراتها وأمتد نفوذها إلى ما وراء الحدود الوطنية للدول فأصبح لها القدرة على التأثير على مجريات الأمور من حيث تشغيل نسب أعلى من قوة العمل، والتأثير على نظام الأسعار وأنماط الاستهلاك والتطور التكنولوجي ونظافة البيئة.

■ انتقال الملكية في الشركات المتعددة الجنسيات من أفراد محدودين إلى الألف المساهمين أدى إلى الفصل بين الملكية والإدارة، وخلق الإدارة المهنية والتي تعي مسئوليتها لكل الأطراف المالكة وذات

العلاقة بوجودها وازدهارها وتوسعها (Stake-Holders)
وضرورة العمل على إرضائهم وخدمة مصالحهم.

■ تطور مفهوم النظم (System Concept) واعتبار المجتمع نظاماً
كلياً مترابطاً ومتداخلاً ومتكاملاً ويتكون من عدد من النظم الفرعية
الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والدينية،
والتي تتأثر وتتأثر في بعضها البعض وهو ما ينعكس على مستوى
الأداء الكلي للمجتمع ويحتم التفاعل والتكامل بين أجزائه المكونة،
وهو ما جعل القطاع الخاص حساساً بالنسبة لما يرضعه من سياسات
وما يتخذه من قرارات بالنسبة لكل جوانب وأطراف المجتمع. وهو
ما يعني أن يكون القطاع الخاص واعياً للضرورة بمدى انعكاس
مشاكل وسياسات الرعاية والصحية وتدريب العمالة، وتطوير
التعليم وتمديد شبكات المواصلات والاتصالات وتعبيد الطرق
وانعكاسها وتأثيرها على توسعة وزيادة عوائده في المديين القصير
والبعيد.

■ تغير النظرة لمؤسسات ومنظمات القطاع الخاص بصفاتها كائنات
اجتماعية لها ما للمواطن من حقوق وعليها ما عليه من التزامات،
وبالتالي التوقع منها بالمساهمة والمشاركة في تنمية وتطوير
المجتمع من خلال توظيف قدراتها وإمكاناتها وخبراتها سواء كان
ذلك في علاج مشاكل البيئة، أو في إدارة مشروعات خدمة البيئة
وتطويرها.

■ صور وأشكال تجاوب القطاع الخاص مع مسؤولياتها الاجتماعية
الموسعة.

■ لم يكن تجاوب أو استجابة منظمات القطاع الخاص في العالمين
الغربي والنامي موحداً ولا متساوياً، بل ظل التفاوت حجماً ومدى
قبولاً للدور الجديد هو أكثر ما يميزه وهو ما حدا، بل وحفز
منظمات المجتمع المدني لتكشف وتوسع من نشاطاتها للضغط على

القطاع الخاص للقيام بمسئوليته الاجتماعية. ولقد صنف بعض الدارسين منظمات القطاع الخاص إلى مجموعات متعددة وذلك بحسب حجم ومدى استعدادها للتجاوب مع مسئولياتها الاجتماعية، وقد جاء التصنيف على النحو الآتي: (٤)

أ. مدخل الانسحاب ويشير إلى مؤسسات القطاع الخاص التي ضربت حول نفسها نوعاً من العزلة، وواصلت اهتمامها فقط بالجانب الاقتصادي من نشاطاتها. وبقيت مشدودة بفكرها وسلوكها إلى الفلسفة التقليدية مما أثار سلباً على فرص توسعها وإمكانيات زيادة عائداتها وأرباحها.

ب. مدخل العلاقات العامة ويشير إلى تلك المؤسسات في القطاع الخاص التي قصرت نشاطها على الحملات الدعائية، وإلي الحديث عن أهمية التفاعل مع المجتمع وتقديم الخدمات له دون أن تتبع قولها بالعمل ولكن حقيقتها سرعان ما اتضحت وتأثرت علاقتها سلباً بمجتمعاتها، وقد أطلق على هذا المسلك، مسلك العلاقات العامة.

ج. المدخل القانوني ويطلق على تلك المؤسسات التي اكتفت بتقديم الحد الأدنى من الخدمات، والالتزام بما يمنع عنها المساءلة القانونية من جانب الدولة. ومنظمات المجتمع المدني، ولهذا أطلق على هذا السلوك المدخل القانوني.

د. مدخل المساومة ويشير إلى تلك المؤسسات التي تلجأ، عندما تجد نفسها معرضة للنقد والضغط من جانب منظمات المجتمع المدني والسلطة، تلجأ إلى التفاوض معها، والوصول إلى حل وسط يمنع عنها التعريض باسمها وسمعتها أي أن توجيهها لا يصدر عن قناعة بالمسئولية الاجتماعية وبالتالي أطلق عليها صفة المساومة.

٥. مدخل التكامل ويشير إلى تلك المجموعة من المؤسسات الخاصة التي توصلت إلى قناعة تامة بأن دورها ومسئوليتها ومصالحها تكمن في الإيفاء بمسئولياتها الاجتماعية وأن فيه فائدة ودعم مشترك للطرفين (Mutually Re-enforcing) وقد سمي بمدخل التكامل.

أما بالنسبة لمقارنة مدى استجابة مؤسسات القطاع الخاص في كل من الدول المتقدمة والنامية، فإن الالتزام بالمسئولية الاجتماعية (مدخل التكامل) هو السائد في الدول الغربية الصناعية بأكثر من ٩٠% بينما تتراوح الاستجابة في الدول النامية بين أنماط العلاقات العامة والمساومة وذلك لأسباب عدة من أهمها، ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي والسياسي في الدول المتقدمة والدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني ومجموعات الضغط والممارسات الديمقراطية والشفافية والمساءلة.

أما في الدول النامية ودول العالم الثالث عموماً فإن ضعف مستوى الوعي بقضايا البيئة والتلوث، والاعتماد على الحكومة كلاعب رئيسي في قضايا التنمية والبناء، وضعف منظمات المجتمع المدني، وعدم فعالية جماعات الضغط وغياب الحوافز، وقلة تأثير المؤسسات التشريعية والتمثيلية على المستويات المحلية والمركزية قلل من تأثيرها ونفوذها على مؤسسات القطاع الخاص، وكذلك غياب القيم الثقافية التي تدعم وتكرس مفاهيم المسئولية الاجتماعية، وذلك بجانب ضعف رؤوس الأموال المحلية وترددها وخوفها من الصرف على مشاريع قد تقلل من عائداتها وأرباحها.

ولمعالجة مسألة المسئولية الاجتماعية على مستوى الدول النامية فإن البعض يقترح وضع إستراتيجيات قومية لهذا الغرض يكون لمؤسسات القطاع الخاص دوراً واضحاً ومحدداً في وضعها وتنفيذها، ويكون له نصيب محدد في تحمل تكاليفها، على أن يرتبط ذلك بحوافز مجزية كالإعفاءات الضريبية، أو امتيازات في التصدير والاستيراد أو الاتجاه

لتخفيف الإجراءات وذلك بجانب تأكيد دور كل من الدولة ومنظمات المجتمع المدني كما سيرد تفصيله أدناه.

الدولة والمسئولية الاجتماعية:

اقتصر دور الدولة في البداية، وعلى حسب نظريات الاقتصاد الحر أي (Laisses Faire) لآدم سميث ومعاصريه على حفظ الأمن والنظام وجباية الضرائب، على أن تبقى كل الخدمات وغيرها من الأنشطة الاقتصادية يضمن مسئوليات القطاع الخاص. هذا ورغم استمرار المجتمعات الرأسمالية في الدعوة إلى تحرير الاقتصاد، وعدم تدخل الدولة في نشاطاته عدا مشاريع البنية التحتية الأساسية من طرق وجسور، إلا أن مفهوم الدولة ودورها نحو مواطنيها بدأ بتغير تدريجياً بظهور وتطور مفهوم المجتمع المدني ونظريات العقد الاجتماعي كما سبق ذكره. وقد بدأ مفهوم دولة الرفاهية والخدمات (Welfare State) يأخذ تدريجياً موقع الصدارة وذلك كمصاحب للأفكار العمالية والاشتراكية. وأصبحت المسئولية الاجتماعية من صميم أعمال الحكومة لاسيما في مجال التعليم والصحة وتحسين مستوى المعيشة وفرص العمالة ولقد ظلت طبيعة الأنظمة الديمقراطية داعماً لهذه التوجهات وحارساً لتأكيد وتعميق مبادئ المسئولية الاجتماعية والتي ظل حجمها ومداهما يتأثر إيجاباً أو سلباً بحسب طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة. ولقد شهدت المسئولية الاجتماعية مداً كبيراً ومستمرّاً في ظل حكومات العمال في أوروبا الغربية والديمقراطية في أمريكا، كما ظلت تشهد انحساراً في ظل حكومات المحافظين في أوروبا والجمهوريين في أمريكا. لقد بقيت المسئولية الاجتماعية جزءاً أصلاً ومحورياً في الدول الاشتراكية والشيوعية وكذلك في الدول الاسكندنافية في شمال أوروبا.

هذا ما كان من وضع المسؤولية الاجتماعية في دول الشمال المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية ودول العالم الثالث عموماً، أما بالنسبة لدول العالم الثالث فأنها وبعد نيلها لاستقلالها السياسي. أصبحت غالبيتها مسكونة ببقاء مؤسساتها السيادية وأجهزة الجيش والشرطة والأمن والتوسع في الأجهزة البيروقراطية، ورغم أن إنشاء هذه المؤسسات قد أخذ جزءاً كبيراً من مواردها وموازناتها إلا أنها تبنت إنشاء المؤسسات العلمية ونشاطات محو الأمية، والنشاطات الصحية، وفرضت إلزامية التعليم، رغم قلة الموارد المتبقية مالياً ومادياً وقد كانت الدوافع لذلك تتمثل في كسب تعاطف المواطنين من جهة وتوسع صلاحيات وصورة الدولة القادرة من ناحية أخرى ولقد جاء تدخل الدولة في العملية الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، والتوسع في نشاطات القطاع العام خصماً على قدراتها في تقديم خدمات كافية وكفاءة لمواطنيها لاسيما وأن مؤسسات القطاع العام قد بقيت متعثرة في معظم الدول وأضحت عبئاً مالياً ومادياً إضافياً بدل أن تعود مصدراً إضافياً لإمكانات الدولة بما أثر سلباً على تفعيل مسؤولية الدولة الاجتماعية.

ورغم محدودية قدرات الدولة وقلة إمكاناتها في الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية المتمثلة في تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، إلا أن كثيراً من دول العالم الثالث أصرت على الإبقاء على مسئوليتها في هذا الاتجاه وذلك تقادياً لتقوية عود المجتمع المدني، والابتعاد عن ورود أي احتمال لمنافستها النفوذ، ولظهور حركات نقابية وفئوية أي تكريسا لسلطة الدولة ووحداية سلطانها. ورفضاً كذلك لمبدأ المشاركة في الحكم والسلطة.

وحتى في بعض الدول التي ظهرت فيها منظمات المجتمع المدني وبدأت تأخذ منحى ديمقراطياً يتمثل في مجال تشريعية وبعض النقابات والاتحادات المطالبة والمهنية فإن كثيراً من دول العالم الثالث قد عملت على تعيين هذه المؤسسات وتغذيتها بفكر وتوجهات الدولة الحاكمة، ممّا جعل المجتمع المدني امتداداً عملياً للدولة وسلطانها.

وقد غلب هذا التوجه في الدولة الواقعة تحت نفوذ الأنظمة العسكرية والشمولية أو بعض الملكيات المطلقة. ولقد كان المبرر لمثل هذه التوجهات دائماً هو إعطاء الغلبة والأولوية للصالح العام، وللقضايا الوطنية، ولضغوطات الكفاح ضد التدخل الأجنبي على اعتبارات التنمية والديمقراطية.

وفي ذات الاتجاه الذي يعطي الغلبة والحق للدولة في المسؤولية الاجتماعية وفي تعريفها بطريقتها فقد عمدت العديد من الأنظمة السياسية (الحكومات) على اللجوء إلى تقييد نشاط الأحزاب وإحاقها بصورة أو بأخرى بعجلة السلطة وحزبها المسيطر. وهو ما يؤدي إلى إفراغ تلك الأحزاب من مضمونها وجوهرها كمؤسسات اجتماعية تقترب من أن تخدم المواطنين بحسب رؤاها وتوجهاتها الفكرية والسياسية. وهكذا تبقى الساحة خالية للدولة لتكون الجهة الوحيدة التي تعنى بالمسؤولية ولكن على شروطها وبطريقتها، وبحسب إمكاناتها وقدراتها المالية الشحيحة والنادرة، وكل ذلك في ظل غياب مشاركة شعبية ومجتمعية تامة.

المسؤولية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني:

إنه مهما بلغت الدولة في هيمنتها وسيطرتها واحتكارها للخدمات التي تقدمها لمواطنيها فلا بد من وجود نوع من المشاركة في إنجاز هذه الخدمات من قبل المواطنين، وهو ما يعني حتمية وجود منظمات تمثل المجتمع المدني يستطيع المواطنون من خلالها ممارسة مشاركتهم، وإبداء رأيهم أو رضائهم من عدمه بالنسبة لتلك الخدمات، وبما أن منظمات المجتمع المدني مهما قوى عودها وتضاعفت إمكاناتها وقدرتها لا تستطيع القيام بمسئولياتها الاجتماعية دون دعم الدولة ومساندتها. وهكذا فإنه لا وجود للمجتمع المدني من دون حماية الدولة له، ولا بناء لمجتمع مدني من دون بناء الدولة، وبالتالي فإن الدولة والمجتمع المدني واقعان متلازمان. وبينما تستمد الدولة قيمها وأعرافها وسياساتها من المجتمع فإنها أي الدولة تمثل الإطار أو الوعاء الذي يحضن حركة المجتمع المدني

ونشاطاته. وهذا وإن التناغم والانسجام بين الاثنين - الدولة والمجتمع المدني، بوصفهما وجهان لعملة واحدة هو الذي يمثل الأساس السليم للبناء الديمقراطي، فهما مترابطان ومكملان، وبالتالي فإن أي خلل في هذه العلاقة من شأنه أن يؤثر على الممارسة الديمقراطية، بل وعلى المسؤولية الاجتماعية والتي لا بد من رعايتها ودعمها من الطرفين، في الصميم. فضعف الدولة وعجزها عن الانجاز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من شأنه أن يؤثر على دورها في تحقيق مسئوليتها الاجتماعية، ومن ثم محاولتها منع أو إسكات منظمات المجتمع المدني من الدفاع عن تلك المسؤولية الاجتماعية وحمايتها وذلك من خلال إضعافها لتلك المنظمات أو احتوائها وتدجينها أو إلغاء دورها بأي صورة من الصور، ستكون الضحية هي المسؤولية الاجتماعية أي حجم ومدى ومستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين في مختلف المجالات، وما يترتب عليه من اعتداء على الحقوق المدنية والحريات الإنسانية، والتضييق على حرية الرأي والتعبير، منعاً لإعلاء أي أصوات قد تطالب بالحقوق والخدمات وفرضاً لنظام يقوم على الوصاية الأبوية بدلاً من النظام الديمقراطي الذي يفرض فيه أن يقوم على التعايش والندية والاستقلال بين منظمات المجتمع المدني والدولة. وهذا هو الوضع القائم في كثير من دول العالم - أما ديمقراطية شكلية جوهرها الوصاية وتدجينها لمنظمات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب وقيود واستكانة للدولة، وتجاوب مع كل سياساتها ومشاريعها حيال المسؤولية الاجتماعية، وإما نظام شمولي أو ديكتاتوري سافر يحتكر صناعة واتخاذ القرار، وينفرد بتنفيذ المسؤولية الاجتماعية وتصريفها بالصورة التي يراها وبالكيفية التي تتلاءم وما يتبقى له من إمكانات وقدرات يعد أن يكون قد خصص ووزع معظم إمكانات الدول ومقدراتها على أجهزته ومؤسساته النظامية والأمنية والسيادية.

كيفية تفعيل منظمات المجتمع المدني لتقوم بمسئولياتها الاجتماعية

إن منظمات المجتمع المدني، في معظم الدول النامية تواجه العديد من التحديات التي تعوقها من لعب دورها في الدفاع عن المسؤولية الاجتماعية. ولتغيير هذا الوضع فإن عليها خوض معارك حقيقية وصعبة لاسيما وأن خصمها هي الدولة بكل قواها وإمكاناتها، ويسندها في ذلك مفاهيم ترسخت على مر العقود بأن السلطة والقوة هي أساساً للدولة، وأن ما تتمتع به منظمات المجتمع المدني ما هو إلا استثناء منح لها اختياراً من الدولة، وبالتالي فإن خضوع منظمات المجتمع المدني من نقابات واتحادات وجمعيات وأحزاب هو الأساس وأن حزب الحكومة وتنظيماتها هي الطريق وهي القنوات للمشاركة ليس في السلطة وصناعة القرار بل في تنفيذ ما تقررته السلطة وتحدده سلفاً.

وهكذا فإنه ولبناء مجتمع مدني حقيقي، ولتحقيق المسؤولية الاجتماعية بصورة فاعلة تستطيع تقديم الخدمات الأساسية في مختلف مجالات التعليم والصحة والبيئة والتنمية المتوازنة وصولاً إلى الحكم الراشد بمفهومه المتقدم والذي تدرج بقيام نظام ديمقراطي يوفر المشاركة في وضع السياسات وصناعة القرارات للجميع لابد من مواجهة طويلة المدى مع الدولة الشمولية عسكرية كانت أم مدنية، ومن خوض معركة سلاحها منظمات المجتمع المدني بعد استنهاضها من خلال التوعية المستمرة، والثقافية للجماهيرية لتبصيرها بحقوقها وبواجباتها حيال عضويتها المتمثلة في مجموع المواطنين، وحضها على انتزاع استقلالها وحرية حركتها وقرارها من السلطة الحاكمة، والإصرار على ضرورة إعادة توجيه السلطة، وتحويل مسارها للتعاطي مع منظمات المجتمع المدني من منطلق الندية، ومن الاعتراف بحقها الشرعي والقانوني في تمثيل أعضائها، وفي المطالبة بحقوقهم في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين ومثل هذه التوجيهات من قبل منظمات المجتمع المدني لابد تتبع وتقوى لتحويل الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية إلى مدارس بل ومعارك لتأمين وصول عناصر أمانة على حقوق المواطنين ومصالحهم. وهكذا تعلو هذه المنظمات لتحتل مواقعها الطبيعية كمدافع

عن حقوق عضويتها، وكرفيب على السلطة السياسية والتشريعية والتنفيذية بل والحزبية والتي ستحول إلى مؤسسات اجتماعية أصلية تحمي مصالح جماهيرها. وهكذا تعلق أيضا المسؤولية الاجتماعية وتصبح الهم الأساسي بل وجوهر ومحور العلاقة البناء والهادفة بين السلطة (الدولة) والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني نحو تحقيق حكم راشد قوامه المشاركة في السلطة، وفي تحقيق التنمية العادلة .

المراجع:

١. رفاعة محمد رفاعي - د. الأصول العملية لإدارة الأعمال - دار الهاني للطباعة القاهرة ١٩٨٩م.
٢. عمر أحمد عثمان المقلي - د. مبادئ الإدارة شركة مطابع السودان للعملة المحدودة - الخرطوم ٢٠٠٢م.
٣. مفهوم المجتمع المدني- علي عبد الصادق - مكتبة الأسرة - القاهرة ٢٠٠٧م.
٤. برهان غليون وآخرون - حول الخيار الديمقراطي - دراسات نقدية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٤م.
٥. رعد عبودي بطرس - أزمة المشاركة السياسية وقضية الحقوق الإنسانية في الوطن العربي في المستقبل العربي - أبريل ١٩٩٦م - دراسات الوحدة العربية - بيروت.
٦. ثناء فؤاد عبد الله - آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت يناير ١٩٩٧م.
٧. موز غياش - التقرير الختامي للندوة العلمية الثانية والثالثة نحو إطار حضاري للمجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين - مجلة المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت فبراير ١٩٩٦م.
٨. سعد الدين إبراهيم - مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي - منتدى الفكر العربي - دار المكتبات والوثائق العربية - الأردن ١٩٨٨م.

٩. زينب الصادقة - مساءلة الاجتماعية - المركز القومي للسلام والتنمية -
ورشة عمل - الخرطوم أبريل ٢٠٠٨م.
١٠. عبد الرحيم أحمد بلال - د. بناء وإدارة وتطوير الشراكات - الخرطوم
أغسطس ٢٠٠٨م.
١١. عبد الرحيم أحمد بلال - المجتمع المدني والتنمية البشرية (مسودة تدريبية
(- الخرطوم اكتوبر ٢٠٠٨م.